



## الارياياني: «٣٥» امرأة قدم من ملفاتها للترشح باسم المؤتمر



دعت الاستاذة رمزية الارياني -عضو اللجنة العامة رئيسة اتحاد نساء اليمن الى الخروج من مآزق الأحزاب بإيجاد حزب خاص بالمرأة يتبناه اتحاد نساء اليمن. وقالت في حوار مع اسبوعية «الوحدة» ان حزب الإصلاح إذا تقدم للانتخابات القادمة فإنه لن يرشح نساء بحجة انه لا ولاية للمرأة ويريد الحصول على

صوت النساء فقط. منوهة ان عدد النساء اللاتي قدم من ملفاتها للترشح باسم المؤتمر الشعبي العام بلغن (٣٥) مرشحة وان هناك نساء منتميات لأحزاب معارضة أجبرتتهن احزابهن على سحب ملفاتها. مشيرة إلى ان المؤتمر الشعبي العام هو الأكثر مصداقية حتى الآن فيما يتعلق بترشيح المرأة.

المرشحة البرلمانية زمزم الأبرش لـ «الميثاق»:

# دعم الرئيس للمرأة حفزي للترشيح.. ولا أريد إحراج المؤتمر

■ ماذا لو لم يرشح المؤتمر؟  
- لا يمكن بأي حال من الأحوال أن أقبل الترشيح بغير اسم المؤتمر.

■ وماذا يمنع أمام إصرارك على الترشيح كسبغة؟  
- لا أخفيك أن عرضاً قد قدمت لي للترشيح مستقلة أمام من يترشح عن المؤتمر، وأني سألني الدعم المناسب للفوز، ولكني لا أرضى بذلك، كونني أعلم أنهم يريدون بهذا العمل إحراج المؤتمر.

■ مقاطعة الانتخابات أنت تتحدثين عن انتخابات.. هناك من ينادي للمقاطعة ماذا تقولين؟

■ برأيي أن الانتخابات ستسير على اتم وجه وأن الديمقراطية ستترسخ أكثر من ذي قبل، لأن المنادين الى المقاطعة هم قلة قليلة، ولا يمثلون إلا نسبة بسيطة من هذا الشعب، دليل ضالة مقاعدكم التي يشغلونها في البرلمان الحالي.

■ أخيراً ما الذي ستقدمينه لأبناء دارتلك في حال فوزك؟  
- أكره أن أقول شيئاً يُحسب علي أنه وعد مني لأبناء دارتلك، لأنني أخشى أن أعد بأشياء لا أقدر على الوفاء بها مستقبلاً، وعندما أكون من الذين لا يتبعون أقوالهم بالعمل، لكن ما أستطيع قوله في هذا المقام اني ساكون اللسان الصادق الذي يعبر عن همومهم وطموحاتهم، ويوصل أصواتهم الى الجهات المعنية.

«تراهن على استحالة التناقض مع الشعارات التي يرفعها الجميع بمساواة المرأة بأخيها الرجل في الحقوق السياسية تحديداً.. وتتوي بثقة كبيرة الترشح لعضوية مجلس النواب في دارتها بمحافظة ذمار.. هذه هي «زمزم الأبرش» تنتمي الى عائلة هنية، فولدها الفنان المرحوم أحمد صالح الأبرش، ووالدتها الفنانة نيات أحمد.. في حديثها لـ «الميثاق» تتحدث عن قرارها محاولة الوصول الى البرلمان،

### حوار/ هاني البجاري

## الجيل الحالي أصبح متوراً ويستحيل أن يتناقض مع نفسه

■ ما الذي دفعك لترشيح نفسك للبرلمان؟  
- أولاً خطابات وتوجهات فخامة الاخ الرئيس حفظه الله الصادقة والمتكررة التي تدعو الى انصاف المرأة ومساواتها بأخيها الرجل كانت هي الحافز الاول الذي دفعني للإعلان عن ترشيح نفسي لعضوية البرلمان.

زيادة على ذلك فقد كان لرغبة النساء في ذمار في بروز امرأة من بينهن ووصولها لمنصب كبير تأثير كبير في تحفيزي لإعلان ترشيح نفسي، كونهن في شوق كبير لإيجاد امرأة في هذا المنصب تقوم بتلبية حاجاتهن التي ظلت رجباً من الزمن في الهامش.. فضلاً عن الحماس الكبير لدى الشباب الذين رحبوا بالفكرة.

### صورة رجعية

■ لو لم تجدي هذا الحافز.. هل كنت تنوين الترشح؟  
- أؤكد لك، أنني كنت واثقة تمام الثقة اني سألقي هذا التفاعل، كما أؤكد كذلك ان الجيل الحاضر أصبح متعلماً ومتنوراً، ويستحيل أن يتناقض مع نفسه ويقلب على الشعارات التي يرفعها بضرورة مساواة المرأة بأخيها الرجل.

■ هل هناك معارضون لترشيحك؟  
- هذا شيء وارد، لكن الشكفة بنساء

وقد ذهبت لبعض الأسئلة التي وجهت لي من قبل النساء، حيث كن يسألن: هل سائر بصور الترشيح وأنا كاشفة الوجه أم ملتزمة بالنقاب؟ وأوضحت لهن أن كشف الوجه ليس مخالفاً للسنة والشرع، وذلك لا يتعارض لا مع ديننا ولا مع موروثنا الحضاري العريق.

هل تتوين ترشيح نفسك مستقلة أم ممثلة لحزب؟  
- لا أنوي الترشيح مستقلة، أنا عضوة في المؤتمر الشعبي العام من عام ١٩٩١م، لذا أرغب أن أترشح باسم المؤتمر الشعبي العام الذي انتمي اليه عن قناعة تامة.



■ زمزم أحمد صالح الأبرش  
- من مواليد محافظة ذمار  
- العمر ٣١ عاماً  
- درست في اليمن (الأساسي والثانوي).  
- انتقلت الى الإمارات لإكمال الدراسة الجامعية تخصص لغات.  
- مدرسة في معهد لغات الإمارات لمدة ست سنوات.  
- تتحدث من أسرة فابوها الفنان احمد صالح الأبرش وامها الفنانة نيات أحمد وشباب وأبناء دارتلك أكبر من ذلك.  
- هذا ما لفت انتباهك أثناء زيارتك لأبناء الدار؟  
- نعم.. رأيتها على وجه النساء وهن يقابلنني ويدعون لي بالفوز والنجاح، والبعض منهن كن يقبلن لي: الآن سنستطيع أن نقابل مسؤولاً كبيراً ونشكو له أحوالنا، ونضع عليه مطالبنا التي لم نطرحها على مسؤول كبير من قبل.. كن يقبل ذلك بشوق عجيب أثر في نفسي.

## الاقتصاد اليمني والأزمة المالية العالمية

د/ إيتام راشد الهويدي

■ نسمع الكثير من وجهات النظر المختلفة بان الأزمة العالمية المتصلة بانتهاء القطاع المالي العالمي ليس لها تأثير كبير على الاقتصاد اليمني أو ان التأثير محدود سواء على بعض القطاعات الاقتصادية أو على الإقتصاد ككل.. ولكن هذا الطرح ليس بالواضح الذي يدا يعكس نفسه على الواقع.. فإذا كان اصحاب وجهات النظر هذه يدعمون تحليلهم هذا على أساس اعتماد وجود سوق للأوراق المالية في اليمن.. وان جهازنا المصرفي وقطاع التأمين متواضع وليس لديه استثمارات في الأسواق العالمية، وان استثمارات هذين القطاعين «القطاع المصرفي والقطاع التأميني» هي على هيئة ارض وودائع بالنقد الأجنبي لدى بعض البنوك العالمية، مما يضمن سلامتها.

صحيح ان ذلك قلل تأثير الأزمة المالية العالمية على استثمارات هذه القطاعات، ولكن تأثير هذه الأزمة بدأ يرحف على القطاعات الاقتصادية الحقيقية مما أدى الى انهيار قطاعات اقتصادية في الدول الغربية والذي انعكس في اقبال شركات ومؤسسات إنتاجية كبيرة وطرد العديد من الموظفين في الكثير من المؤسسات، وقد أدى كل ذلك الى انخفاض الطلب على النفط مما أدى الى انخفاض سعره من ١٤٦ دولاراً للبرميل الواحد الى ما دون ٣٥ دولاراً.. وهذا بالطبع له تأثير فادح على تلك الدول التي تعتمد في موازنتها على إيرادات النفط.

واليمن تعتبر اليوم من أكثر الدول تضرراً بهذه الأزمة، حيث تعتمد الموازنة العامة على إيرادات النفط في ظل تدني وضعف إيراداتها من القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

إن الاقتصاد اليمني اليوم واقع في مشكلة كبيرة تتطلب عدة إجراءات لتخفيف العبء على الموازنة، وتهيئة الظروف المناسبة والسريعة لجذب الاستثمارات العربية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة في ظل التوقعات بانخفاض الاستثمارات الأجنبية.

\* استاذ التأمين المساعد  
جامعة صنعاء

في الأحزاب اليمنية ومكانتها في برامجها الانتخابية لوجدت حضوراً ضعيفاً ملمبياً أو هامشياً، فالأحزاب ترفع خطابات وتتبنى شعارات إرماع النساء وإشراكهن في شؤون الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مناقض ومناقض لأوضاع النساء في واقع هذه الأحزاب، فبعضها يراها مجرد صوت انتخابي لا ترقى الى أن تكون مرشحة أو ممثلة لحزبه، والبعض الآخر يرفع خطاباً تاريخياً محنطاً قاصراً حقوقها على الأوموة وإنجاب الأطفال، وآخر يقدم خطوة للمرأة وينتزع منها عشرًا في مراحل أخرى، فعلى الرغم من بلوغ عدد النساء في خمسة من الأحزاب الكبرى والجمهورية ١٢,٩٧٥ امرأة الا ان ٢٥٩ امرأة وصلت الى مركز القرار بنسبة ٢٪، فما لم يصل عدد النساء في الأحزاب لعدد مواز أو مقارب لأعدادها في المجتمع أو على الأقل مشابه لأعدادهن في جداول الناخبين، وان يكون هذا الوجود في كل المستويات الراسية والأفقية، أي في القاعدة والقيادة، سغل وجودهن سوريا وليس له تأثير في سياسة الحزب أو في اللعب الانتخابي، وقد أرجعت النساء اسباب تدني مشاركة النساء في العمل الحزبي في استطلاع لآرائهن بنظرة المجتمع التقديسية والثقافة المجتمعية الإسرية إضافة الى عدم وجود رغبة واقتناع لدى الأحزاب لمشاركة النساء وتقبلهن، ٣١٪ من النساء امتدت من المشاركة السياسية خوفاً من مخاطر العمل السياسي وصراعاته، و٢٦٪ لعدم الإحساس بجديّة الأحزاب في مشاركة المرأة، و١٥٪ لطريقة إدارة العمل الحزبي الذكورية، و٨٪ لان الأحزاب لم تقدم شيئاً يدفع للانفتاح بالمشاركة، كما ان أغلب نشاطات النساء في الأحزاب تقتصر على النشاط الاجتماعي والخيري بنسبة ٦٢٪، بينما احتل النشاط السياسي والتنظيمي نسبة ٣٥٪، كما تعتقد نسبة ٢٢٪ من النساء ان الحزب لا يدفع بالنساء للترشيح للانتخابات، ونسبة ٢٩٪ ترى أن قيادة الأحزاب ترفض ترشيح النساء بحجة عدم تقبلها من المجتمع.

أما عن موقع النساء في برامج هذه الأحزاب وهل عكست هذه البرامج والاطروحات طموحات النساء وعالجت حقوقها ومطالبها بشكل شمولي وواقعي قابل للتطبيق والممارسة أم اتخذت المرأة رهينة ومادة إعلانية انتخابية لتغريها وتنتزع أصواتها ثم تدبر لها ظهورها وتقل دونها أبواب احزابها.. فسلكت الأحزاب في برامجها تصرفاً متناقضاً، فالأحزاب والتنظيمات السياسية الليبرالية والقومية واليسارية تقبل بمشاركة المرأة في المجال العام سياسياً واقتصادياً والواقع الانتخابي لا يعترف إلا بمبدأ الربح والخسارة، وكان الغرض هو الفوز بالمقعد الانتخابي فقط دون أن يكون الغرض المنافسة وتهيئة الجو لترشيح النساء واكتساب الخبرات والإعداد والتدريب للانتخابات أو يكون الغرض المبادرة تسجيل موقف قوي وموقع يشارك المرأة دون نظر الى النتائج وهذا السلوك المزيج ساد أيضاً عند الأحزاب الجماهيرية التي حصلت على أكبر حصة في البرلمان والانتخابات، فعلى الرغم من أن هذه الأحزاب تملك تأثيراً شعبياً قوياً ونافست على أغلب المقاعد وهي تملك فرصة كبيرة بترشيح النساء دون أن تتأثر بالخسارة كالأحزاب الصغرى، فهي لم ترشح في الانتخابات النيابية سوى خمس نساء فقط فازت منهن واحدة.

## مشاركة النساء.. حقيقة أم وهم؟

تسريت النظرة الليبرالية المتعالية الى الخطاب النسوي الذي يجتري النظريات الغربية كاملة ويستقطها على واقعه دون تمييز ومرعاة للواقع الثقافي والفكري والاجتماعي والديني للبيئة المحلية، فقد وجدت الباحثة د. نهى القاطرجي ان الخطاب الغربي الليبرالي تسرب الى البرامج النسائية الجادة فضلاً عن البرامج النسائية التجارية، فقد احصت القضايا المعالجة في أشهر البرامج النسائية الجادة وهي:

اغلبية الدول موقعة على هذه الاتفاقيات كما هي في المادة ٦٠ في الدستور اليمني التي تعترف بالاتفاقيات الدولية وضرورة تطبيقها، مع ان اليمن قد تخلفت على مواد كثيرة في هذه الاتفاقيات، وخطورة هذا الخطاب أنه ينقر أكثر المتعاطفين مع المرأة وينيل حقوقها ويجعل المجتمع يدبر ظهره لهذه المطالب ويرفضها، فعلى المطالبين بحقوق النساء الاقتصاد في هذا الخطاب وعدم الاعتماد الكبير والقوي على الاتفاقيات الدولية لتكون مصدر ضغط وامتياز للدول والأحزاب والمجتمعات لتطبيقها أو على الأقل أن تبين للمجتمع أننا نرفض كثيراً من مواد وتشريعات هذه الاتفاقية، ونطالب الالتزام بتطبيق ما يتوافق مع ثقافتنا وفكرنا وديننا، ولا توجه خطاباً عاماً فضفاضاً ومتعصباً يتكى على الاتفاقيات الدولية ويستقوي بها لأن ضرر هذا



برنامج للنساء فقط، على شائشة الجزيرة، وبرنامج نساء بين النجوم، على شائشة السعودية، وبرنامج حواء في هجمة صعبة، على القناة المصرية الفضائية الأولى، وبرنامج نون النسوة، على قناة إي آر تي، وبرنامج كلام نواعم، على قناة mbc، فتوصلت الى النتائج الآتية:

- أكثر موضوعات البرامج مستقتة من أجندة الأمم المتحدة مثل التركيز على موضوع «العنف ضد المرأة» ونحوها.

- تهتم بالمرأة في فترة الشباب والنضج بين سن ١٦-٤٠ عاماً تقريباً، وإهمال قضايا ومشكلات المرأة في سن الكهولة والشيوخة.

- التركيز على المرأة في المدن وإهمال المرأة الريفية والاهتمام ببعض النساء دون غيرهن كالتربية أو حتى البائعة في المجال التجارية، وذلك دون التطرق لبعض الشرائح النسائية الأخرى، وخاصة المرأة ربة البيت على اعتبار انها امرأة غير منتجة لأنها لا تؤدي أية وظيفة اجتماعية.

- لغة الخطاب في هذه البرامج تسوده الندية والصراع بدلاً من الحوار والإقناع.

٢- الاتفاقيات والمواثيق الدولية:

تستعمل النساء والمنظمات الحقوقية سلاحاً ذا حدين في المطالبة بحقوقها المجتمعية والسياسية وهو سلاح الاتفاقيات الدولية التي تترجم وتضغط الدول الموقعة عليها لتتفيتها.. من أهم هذه الاتفاقيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المنعقدة عام ١٩٧٩م المعروفة بـ«السيوا» التي تدعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية والمصادقة عليها بإيصال المرأة الى مواقع القرار بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، ومؤتمر بكين الذي عقد في عام ١٩٩٥م، ولا يستطيع عاقل أن يفتك ضد أي منهج أو طريقة لاستعادة المرأة لحقوقها المشروعة، ولكن العقدة في هذه المؤتمرات الدولية أن لها وجهين، وجهها جميلاً ومشروعاً يعطي المرأة حقوقها ويناضل لتحسين صورتها في مجتمعها، ووجهها سيئاً قبيحاً فتوح منه العنصرية والغاء الحضارات والثقافات وبروج للمفاهيم الحيوانية المنحطة التي تنقض المجتمعات وتؤوض الأسرة والحياة الإنسانية، فمن القضايا السلبية التي طالبت بها هذه الاتفاقيات الآتي:

- ثابت اتفاقية التمييز ضد المرأة على أن الدين شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، بل إننا نصت على اتخاذ كافة التدابير التشريعية والقانونية لإزالة هذا التمييز كما في الفقرة «و» من المادة الثانية - الدعوة الى حرية العلاقات الجنسية المحرمة لأنها من حقوق المرأة الأساسية - نشر مفهوم الجندر «النوع الاجتماعي» كبديل عن مصطلح الجنس وإبطال مفهوم الذكر والأنثى والمفهوم التقليدي للأسرة - الاعتراف بالمشوؤد الجنسي - الدعوة الى التثقيف الجنسي في المدارس - الاعتراف بالإجهاض وسن القوانين لحماية هذه الممارسة - مساواة الرجل والمرأة في حق الميراث.

تسمح كثير من الصرخات من المنظمات النسائية والمطالبة بحقوق النساء بالاحتجاج في وجه الحكومات والأحزاب والمجتمعات للإذعان لتطبيق هذه الحقوق لأن